الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

[يرجى مضاهاة هذا النص بالخطاب الملقى]

الدورة العادية الرابعة والأربعون للمجلس التنفيذي

تعليم الإنسان الأفريقي ليكون مواكبا للقرن الحادي والعشرين: بناء نظم تعليمية مرنة لإتاحة المزيد من فرص الحصول على التعليم الشامل للجميع والمستمر مدى الحياة والجيد والمناسب في أفريقيا.

خطاب
يلقيه

كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا
١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٤

A.24-00243

صاحب المعالي ظواهر ذو الكمال، رئيس المجلس التنفيذي ووزير الشؤون الخارجية لاتحاد جزر القمر،

صاحب المعالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

سعادة السفير تايي أتسكي سيلاسيي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية،

صاحبة المعالي الدكتورة مونيك نسانزاباغانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

مفوضو الاتحاد الأفريقي،

الضيوف الكرام،

السيدات والسادة،

يطيب لي أن أخاطب المجلس التنفيذي بشأن موضوع التعليم ا الذي اختير، بالنظر إلى أهميته، ليكون موضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام.

إن هذه القمة تمثل لحظة محورية في التزامنا **بتحويل نظامنا التعليمي إلى نظام "يفي بالغرض المقصود منه" في عالم اليوم.**

والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة تمكينٍ رئيسية لتحقيق أهدافنا الجماعية على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا حين نفشل في توفير تعليمٍ متاح وشاملٍ للجميع فإننا نحرم الناس من التمتع بهذا الحق.

ونكون بذلك أيضا قد قلّصنا احتمالات تحقيق التحول الهيكلي المنشود.

إلا أن هناك الكثير مما يلزم عمله لضمان حصول الجميع على التعليم في أفريقيا.

ولا نزال نواجه اليوم عوائق رئيسية، تتمثل في قصور التعليم كمًّا ونوعًا و عدم إتاحته للجميع على قدم المساواة.

وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون شابٌّ واحد من كل شابين في العالم تقريبا أفريقيا.

بيد أن هذه التطورات السكانية المتلاحقة لا يواكبها امتلاك الأفريقيين للمهارات الحيوية التي تمكنهم من المشاركة الكاملة في مشهد القوى العاملة المتغير.

حيث يفتقر أكثر من ٧٠٠ مليون فرد من الشباب والبالغين إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وحيث تشكل النساء، وفقا لليونسكو، النسبة الأكبر من هذه الفئة.

وعلاوة على ذلك، فإن ٤٠ في المائة من الأطفال من أفقر الأسر لا يكملون تعليمهم الابتدائي، في حين يكمل ٨٠ في المائة من الأطفال من أغنى الأسر هذه المرحلة من التعليم (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢).

وتشير الأرقام في بعض البلدان الأفريقية إلى أن معدل إتمام المرحلة الثانوية العليا لدى الفتيات من أفقر الأسر مساوٍ للصفر (UNESCO/AUC 2023)[١].

أصحاب المعالي،

لقد شكك القادة الأفريقيون، في ستينيات القرن الماضي، في جدوى نظام التعليم الموروث عن الاستعمار في تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

إلا أننا لا نزال حتى الآن، وبعد مرور ستة عقود، نجتر نفس السؤال – **هل بمقدور نظامنا التعليمي الحالي ومناهجنا التعليمية الحالية أن تُعِدّ الشباب الأفريقي لسوق العمل في المستقبل؟**

لقد عجلت جائحة كوفيد-١٩ باستخدام التكنولوجيا في العديد من الصناعات كما أن الأزمات المتعددة الحالية تلزمنا بإعادة التفكير في المشهد العالمي.

وبفضل التقنيات الزراعية الذكية والمنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والأتمتة والذكاء الاصطناعي تغيرت المهارات المطلوبة للعديد من القطاعات الاقتصادية.

لقد باتت العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تمثل الآن مهارات المستقبل.

فالمهن المتوفرة في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تولد المزيد من الثروة وتعزز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي (Brookings,2018).

وعلاوة على ذلك، فإن دمج التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في النُّظُم التعليمية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز ريادة الأعمال والإبداع والابتكار.

ومع ذلك، فإن نسبة من يدرسون العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من طلاب التعليم العالي تقل عن ٢٥ في المائة.

وتتجسد الفجوة الصارخة بين الجنسين في أن **النساء يشكلن ٣٠ في المائة فقط من طلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.**

أن مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في إفريقيا يعاني من عدم كفاية الموارد ونقص التعليم أو غيابه فيما يخص مبادئ الحساب الأساسية.

---

[١] بنن، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، والكاميرون، والكونغو، ومدغشقر

ولذلك يجب أن نتساءل: **"أي استثمارات ينبغي لنا القيام بها اليوم لإيجاد قوة عاملة للمستقبل؟"**

أصحاب المعالي،

إن التعليم الجيد أمر حتمي.

وهذا يستدعي إحداث تحول رقمي في النظم التعليمية.

فنحن نشهد تحولا رقميا في القوى العاملة العالمية.

ولكن أفريقيا **لا تساهم سوى بنسبة ٠,١ في المائة من الابتكار العالمي**.

ومتوسط إنفاقنا على **البحث والتطوير لا يتجاوز ٠,٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي**.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل حصة أفريقيا من **طلبات الحصول على البراءات على المستوى العالمي سوى ٠,٥ في المائة**، مقارنة بنسبة ٦٦,٨ في المائة في آسيا، على سبيل المثال.

ولا شك أن المنطق التجاري السليم يقتضي زيادة الاستثمارات في نظام التعليم في أفريقيا وتوجيهها بالأخص نحو المجالات التي تعزز القدرات الإنتاجية وترتقي بالقدرة التنافسية على الصعيد العالمي.

ولا يزال التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي يمثلان القنوات الواعدة أكثر لاستحداث فرص العمل وتكوين الثروة.

وسيكون الابتكار هو الأساس لتحقيق ذلك.

وعليه، **فإن تحسين التعليم، لا سيما توظيف استثمارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، يُعد شرطا لا غنى عنه لبناء القدرات الإنتاجية المطلوبة**.

ولإنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،نحتاج إلى ثورة في المهارات تكون مدعومة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار.

أصحاب المعالي،

لا يجوز لأفريقيا أن تكتفي بدور هامشي في هذه الثورة الصناعية الرابعة.

إذ يجب علينا أن نكون قوة محركة وإلا فاتتنا فرصة أخرى.

ويمكننا بناء القدرات التكنولوجية التي تعزز القيمة المضافة في القطاعات الاستراتيجية مثل الأعمال التجارية الزراعية والتصنيع والتحولات المراعية للبيئة والصحة العالمية، وما إلى ذلك.

ويمكننا توليد وفورات الحجم والتكتل لأننا نملك القوى العاملة اللازمة لذلك.

وعندما ندمج التعليم والتدريب التقنيين والمهنين في نظام تعليمي حديث، فإننا نكفل بذلك إيجاد أسواق عمل قوية تتيح للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اكتساب المزيد من القدرة على المنافسة.

أصحاب المعالي،

التعليم أقرب ما يكون إلى الدواء الشافي الذي بحوزتنا للمضي في إحداث التغيير المفضي إلى التحول.

ولكن تحقيق النتائج القابلة للقياس تتطلب القيام بالاستثمارات اللازمة في البنية التحتية، والموارد، وفي تطوير المناهج الصحيحة. أي المناهج التي تتيح لأفريقيا الاستفادة من رأس مالها الطبيعي والبشري، ومن عائدها الديموغرافي، في الوقت الذي تعاني فيه أجزاء من العالم من وطأة شيخوخة سكانها.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة ماسة إلى ترجمة وعودنا إلى أفعال ملموسة.

ونحن نعلم أن الحكومات تواجه تحديات مالية غير مسبوقة تعوق وفاءها بإعلانيْ إنشيون وباريس.

ورغم ذلك، ثمة أشياء نستطيع القيام بها.

أولا، يمكن للحكومات تعزيز الشراكات بين الصناعات والمؤسسات التعليمية بحيث تصبح المناهج متسقة مع أسواق العمل.

ثانيا، إن تحسين الكفاءة في الإنفاق والاستثمار في المجال التعليمي، بفضل تعزيز أطر المساءلة عن الأداء، يمكن أن يفضي أيضا إلى نتائج.

ويمكن بذل المزيد من الجهود لحشد القطاع الخاص سعيا لدعم تنمية رأس المال البشري.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للشبكات التعليمية العابرة للقارات أن تعزز تبادل المعارف داخل أفريقيا والاعتراف المتبادل بنظم ومؤهلات التعليم والتدريب.

وأخيرا، يجب أن يشكل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين أولوية للجميع لأنه أمر عادل ومنطقي من الناحية الاقتصادية.

أصحاب المعالي،

لا يمكن لخطاب اليوم أن يأتي في توقيت أفضل من هذا التوقيت.

فمستقبل أجيال عديدة بات على المحك.

وسيكبدنا التقاعس عن العمل خسارة لا يمكن تصورها.

والتعليم ما برح يتصدر أولويات الأمم المتحدة، ومن هنا أحض الاتحاد الأفريقي على جعله محور التركيز الرئيسي لهذا العام.

وستظل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بالعمل معكم لتحقيق نظام تعليمي مناسب للقرن الحادي والعشرين.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.